الوحدة الثالثة: الفكر الاقتصادي في القديم

تعبر كلمة الاقتصاد عن حسن التصرّف في الموارد المتاحة على المستوى العام – المجتمع– وعلى المستوى الجزئي – الفرد–، وهي ممارسة مرتبطة بالحياة الاجتماعية للإنسان ومرتبطة به منذ نشأته أولى، إذا ارتبطت بسلوكه الإقتصادي الساعي إلى تحقيق اكتفاء واشباع حاجاته، هذه الممارسات كانت لتنظيم الحياة ولم يكن هناك علم بمنهجية واضحة ودقيقة لدراسة هذه السلوكات والممارسات، ولمعرفة تاريخ لعلم الاقتصاد يجب أن يحيط الطالب بالممارسات والأفكار الاقتصادية السائدة قديما كامتداد لعلم الاقتصاد.

وعليه سنحاول من خلال هذه المحاضرة التطرق للفكر الاقتصادي قديما من خلال دراسة أربعة نماذج: الفكر الاقتصادي عند الفراعنة، عند اليونانيين، وفي الحضارة الرومانية، وأخيرا الفكر الاقتصاد عند العرب المسلمين

1 –الفكر الاقتصادي عند المصريين القدامى:

لقد عرف تنظيم دولة الفراعنة شكلا متميّزا في الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية، أين تعتبر أعظم الحضارات قديما من حيث التنظيم الذي كان سائد، وه ذا بالرجوع إلى التراث التاريخي حول الحضارة، حيث أثبتت مختلف الأبحاث والدراسات وجود نظام اجتماعي واقتصادي متميز لدى الفراعنة، وبالحديث عن الفكر الاقتصادي في هذه الحضارة نذكر خصائص تميّزه بها، وهي:

– مثلت أحد الحضارات المائية (لوجود النهر الذي يعتبر هبة مصر ومحور أنشطتها وحضارتها).

– النشاط السائد كان النشاط الزراعي.

– المركزية، وجود دولة مركزية تملك وسائل الإنتاج الرئيسية، وتقوم بمهمات اقتصادية عليا، وتشغل الفلاحين المنظمين إلى مشتركات قروية.(المشترك الكمونه Communeعبارة عن وحدة إنتاجية في المجتمعات القديمة، حيث يملك أهل القرية مثلا الأرض التي تحيط بالقرية جزئيا أو كليا).

– ظهور تقسيم العمل الاجتماعي بين الزراعة وتربية الحيوانات.

–استقرار الزراعة في حقول ثابتة، أصبحت تتميّز بالعمليات المتتالية للدورات من حرث وتحضير للأرض وغرس البذور والري في أوقات معينة.

– تنظيم أعلى للموارد المالية والبشرية، أي تقسيم اجتماعي بين التنفيذ العملي والإشراف على يد الطبقة الحاكمة، فالدولة تنظم الإنتاج وتشرف على المحاصيل وتدير المخزون الغذائي، وتستخرج المواد الأولية من المحاجر والمناجم، كما تشرف على التجارة الخارجية.

–المنتجون هم الفلاحون الذين يعاد توزيع الأرض عليهم بشكل دوري، وزعيم القرية هو الصلة بينهم وبين الدولة، ويقوم بجمع الضرائب.

–سادت علاقات إنتاج مثلت صورة للعبودية المعممة، فقوة العمل للفرد العادي تحت تصرّف الملك.

– كان النشاط التجاري نشاطا ثانويا وهامشيا، حيث كانت التجارة الداخلية محدودة النطاق وتتم بشكل دوري. (طغى طابع الاقتصاد الطبيعي والإكتفاء الذاتي).

-كان الاقتصاد قائما على نظام المقايضة، ثم الانتقال لاحقا إلى استخدام المعادن النفيسة، حيث أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساس سبائك الذهب، ثم جرى التدرج إلى أن تم التوصل إلى العمل بالنقود على شكل دراهم مسكوكة.

-الملكية والتوزيع: لقد كانت أملاك البلاد للدولة وكانت الرعية أيضا ملك لها، تتصرّف في حياتها وأرواحها كما تشاء، أي أن الدولة تملك الأرض ومن عليها وما في باطنها، فهي تسيطر على وسائل الإنتاج الأساسية (الأرض، اليد العاملة، الموارد الطبيعية).

-التجارة: كانت مصر سوقا عالميا خاصة في القرن السادس قبل الميلاد كونها تقع على مفترق طرق ونقطة التقاء بين الحضارات القديمة المختلفة، وقد بدأت التجارة أول مرة بالمقايضة العينية، وتطورت بإدخال أنماط إنتاج جديدة، وكان الفرعون هو التاجر الكبير الوحيد تقريبا للسلع والبضائع التي تدخل للسوق، وظهر رأس المال التجاري ورأس المال الربوي.

2 -الفكر الاقتصادي في اليونان:

تميّز الممارسات الاقتصادية والخصائص عند اليونان بمجموعة من المميزات تتمثل في:

-الزراعة هي الصناعة الأساسية ، والأسرة هي وحدة الإنتاج أما العبيد فهم قوة العمل، وهناك أسواق، والحرفيون معظمهم من العبيد.

-استعمال واستهلاك السلع والمواد الغذائية الأولية قليل جدا وضئيلا إلا لدى الأقلية الحاكمة، حيث كان بالنسبة لهذه الفئة الاستهلاك الأكبر في الخدمات التي يقوم بها العبيد، وقد كان سكان المدن يشترون المواد الغذائية والنبيد من الريف.

- كان النشاط الاقتصادي محدودا جدا، فرغم بلوغ الفكر اليوناني ذروة الإبداع في الفلسفة والمنطق والرياضيات والسياسة فإن الاقتصاد لم يحظ بنصيب كبير، وقد وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، ونادرا ما نوقشت المشكلات الاقتصادية بصفتها الحالية، بل دارت الأفكار المتعلقة بها حول المشكلات المرتبطة بفكرة الدولة.

-كان الفكر الاقتصادي في خدمة السياسة، ولذلك مثل الاستدلال الاقتصادي جزء لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع.

-تعرّض الفلاسفة اليونانيين القدامى لبحث بعض المشكلات الاقتصادية لكنها ضلت قليلة لم تصل إلى وضع أسس لفصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من أنواع الدراسات، فكان الفكر الاقتصادي اليوناني دراسة تابعة ومحدودة وهذا يفسر بعاملين:

أ- لم يدرس الفلاسفة المشكلات الاقتصادية لذاتها وكفرع مستقل بل جاءت دراستهم مرتبطة بالفلسفة السياسية والأخلاق.

ب-الحضارة اليونانية كانت تعتمد على العبيد للقيام بالأعمال اللازمة للإنتاج فارتبط العمل والإنتاج في ذهنهم بالعبودية، وتولد لديهم احتقار العمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة باستثناء الزراعة.

وروا أن المواطن اليوناني يجب ألا يشغل نفسه بالنشاط الاقتصادي إذ يجب أن يتفرّغ للمشاغل السامية (التأملات الفلسفية والسياسية).

3-2- الفكر الاقتصادي عند أعلام اليونان:

أ **أفلاطون:** اهتم بالدرجة الأولى بالسياسة والفلسفة، ومن أهم أفكاره:

- **الأصل الاقتصادي للدولة:** حيث حلل أفلاطون أن أصل الدولة يرجع إلى عامل اقتصادي، إذ بيّن أن الدولة تنشأ من عجز الأفراد عن تحقيق الاكتفاء بأنفسهم ومن حاجاتهم الدائمة إلى عون الآخرين، فحاجات الإنسان متعددة ولابد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباعها.
- **تقسيم العمل بين الأفراد في الدولة:** في كتابه " الجمهورية"بحث في مزايا تقسيم العمل، حيث اتجه نحو تقسيم الأعمال اليدوية والعقلية، فرأى أن تخصص كل شخص في مهنة واحدة واستند على حجتين:
  - **الأولى:** لكل شخص مواهبه وكفاءته الخاصة.
  - **الثانية:** تخصص كل شخص في مهنة يزيد من كمية الإنتاج ويحسن نوعيته.
- **تقسيم المجتمع إلى طبقات:** يرى أفلاطون أن الدولة يجب أن تكون مدينة صغيرة ذات عدد سكاني ضئيل وثابت حتى لا تتجاوز إمكانيات الجماعة الاقتصادية، ويجب إخضاع جميع الأنشطة لتنظيم دقيق.
- **الملكية الخاصة:** في دولة أفلاطون المثالية يوجد نوعان من التنظيم:

أ- إلغاء الملكية الخاصة: يشترط أفلاطون أن يعيش الحكام والجنود حالة مشتركة وألا تكون لهم ملكية فردية (وهدفه كان إبعاد طبقة الحكام والجنود عن الخضوع لإغراء المال).

ب- حرية الملكية الخاصة : يتيح أفلاطون لأفراد المنتجين أن يتملكوا الأموال ملكية خاصة، ولكن حرية هذه الملكية لا تكون مطلقة، فعلى الدولة أن تتدخل لمنع الفقر المدقع ولمنع الثراء الفاحش.

- **النقود:** يرى أفلاطون أن للنقود دورا تقم به في دولته، فرأى أن النقود أداة للتبادل.

ب ***أرسطو:***

لقد كانت مساهمة أرسطو في الاقتصاد تفوق مساهمة أفلاطون، إذ يعتبر أول من استخدم كلمة "اقتصاد" بمعناها الصحيح، وأول من قام بتحليل بعض الظواهر والعلاقات الاقتصادية الهامة، انفرد بقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية، فجاء كتابه "**السياسة**" جامعا لأمور اقتصادية عدة.

أفكار أرسطو في الاقتصاد:

كان أرسطو أكثر واقعية من أفلاطون وقدم أفكار اقتصادية تعرف في الوقت الحالي، وقد تمثلت أفكاره الاقتصادية في:

- **الملكية:** تطرق أرسطو إلى موضوع ملكية الأموال، ونقد أفلاطون ورأى أن نظام الملكية الجماعية يؤدي إلى منازعات بين الأفراد ، فهو يدافع عن الملكية الفردية بحجة أنها كدافع للعمل، دعا إلى إدخال اعتبارات الأخلاق كتنمية الشعور بالمسؤولية لدى الملاك.
- **نطاق الاقتصاد:** يقسم أرسطو الاقتصاد إلى جزأين:

أ- الاقتصاد بالمعنى الخاص أو علم إدارة البيت: يقصد به الاقتصاد المنزلي المغلق الذي يعرف بالتبادل الطبيعي سواء كان بالمقايضة أو النقد وهوا الذي يستهدف مجرّد سد حاجة البيت. (وهو ما يعرف حاليا بمستوى التحليل الاقتصادي الجزئي)

ت علم لعرض أي فن الاكتساب: يقصد به الاقتصاد التبادلي، القائم على أساس الإنتاج من أجل التبادل، وهو التبادل غير الطبيعي يستهدف مجرّد الربح وتراكم الثروة وخاصة في شكلها النقدي – تكديس النقود-

- **القيمة:** فرق بين نوعين من القيمة يكونان لكل سلعة من السلع.

أ- قيمة الاستعمال: قيمة الشيء الخاصة أو قيمته عند الاستعمال (الإشباع).

ب- قيمة المبادلة: قيمة الشيء في التبادل وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة.

- **النقود:** حدد أرسطو نشأة النقود ووظائفها، في ضوء شرحه تطور التبادل من شكله الطبيعي (سد الحاجة) إلى غير الطبيعي (لمجرد الربح)، أما وظائف النقود حسبه فتتمثل في:
  - وسيطا للمبادلة: أي صلاحيتها للقيام بدور الوسيط بدل المقايضة.
  - أداة لقياس قيمة السلعة:أي تحديد قيمة السلع.
  - مخزنا للقيمة: أي أداة نحتفظ فيها بمدخراتنا.
- **الربا:** التبادل غير الطبيعي يستهدف تكديس النقود وعبر عنه أرسطو سوء استعمال النقود هو ربا (أي استخدام النقود نفسها لتكديس النقود) وهاجم هذا النظام على أساس كون النقود عقيمة.

3 -عند الرومان:

بالرغم أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يرقى إلى الفكر اليوناني، إلا أنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها.

ومن الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف ب "القانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية"، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق ليس في التمتّع بما يملكه واستعماله فقط وإنما سوء الاستعمال أيضا، وأصبح منذ ذلك انتهاك حقوق الملكية الخاصة من طرف الأفراد أو الدولة يحاسب عليه القانون.

فقد تطرق الكتّاب الرومانيين لعلم الاقتصاد، ومن أمثلة هؤلاء فيما تعرض له " شيشرون" تفضيله المهن والحرف، فوضع سينسكا وشيشرون الزراعة في المقام الأول وبيّن عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل الحد الذي شبهها بالقتل، أما "سنيكا" فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع عنها الظلم.

- **الزراعة:** اهتم الرومانيون في البداية بالزراعة وحدها باعتبارها المصدر الأول للثروة، وبقيت الأنشطة عقيمة وغير منتجة ومحل احتقار، وكانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

- **التجارة:** لم تكن محل اهتمام في البداية حيث انحصر النشاط التجاري بتبادل المنتجات الزراعية بالمنتجات الحرفية في المدينة، لكن مع توسع الحضارة الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكوّنت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحوّل ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري.
- **النقود والفائدة:** ساد الاعتقاد عند الرومان (لاسيما رجال الكنيسة) بعقم النقود وكرهوا التعامل بها بالربا، أي استخدام النقود للحصول على الفائدة، ولكن مع نمو التجارة وتطور التداول النقدي أدّى إلى انتشار تقديم القروض بفائدة، وبدأت تظهر طبقة اجتماعية متميّزة تمارس التجارة والربا.
- **طبقات المجتمع:** أجاز القانون الروماني إستلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب، وكانت الدولة تبيع أسرى الحروب للمواطنين، وبذلك كان المجتمع الروماني يقسم إلى طبقات.
- **الملكية:** أقر الرومان الملكية الخاصة المطلقة، وأقروا حق الفرد بأن يفعل ما يشاء بممتلكاته وأن يمنع الغير منها كما يشاء، كما أكدوا على أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك الأفراد يتعايشون بحرية تامة دون أي تدخل من الدولة.

4 –**عند العرب المسلمين:**

عندما كانت أوروبا تعاني من الظلمات والجهل، وسيطرة الكنيسة على مختلف جوانب الحياة وتعيش في اقتصاد مغلق، كانت الحضارة الإسلامية في بدايتها تنمو وتزدهر مع بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث عرفت بعصر النور وازدهرت العلوم المختلفة في الدولة الإسلامية التي استمدت أسسها ومبادئها من: تعاليم الدين الإسلامي، وتميزت الحياة في هذه المجتمعات عن غيرها في مختلف الأنظمة والأفكار عامة والنظام الاقتصادي بصفة خاصة، حيث تميّز الفكر الاقتصادي الإسلامي بمجموعة من المبادئ تمثلت في:

- الجمع بين الروح والمادة: فالدين الإسلامي قام على التوفيق بين الجوانب المادية والجوانب الروحية في مختلف أركانه، وكذا في مختلف مجالات والنشاطات والمعاملات الاقتصادية، بإقامة نظام عادل ورحيم، فإلى جانب ضرورة الإيمان بوحدانية الله تعالى نجد الزكاة ركن من أركان الإسلام من جانب مادي كضريبة على الثروة تعطى لفقراء من أموال الأغنياء، ومثلت أداة للنمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، ومن جانب روحي هي تزكية النفس من البخل.
- الحرية الاقتصادية المقيّدة: إذ جعل الإسلام حق للمسلم في الحرية المطلقة في التملّك والتصرّف في ممتلكاته وممارسة الأنشطة الاقتصادية، كما شجع على العمل والإنتاج وترشيد الإستهلاك، وهذه الحرية مقيّدة بضوابط الشريعة الإسلامية فلا يجوز الغش أو الإحتكار، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي استثنائي ومحدود من أجل المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- الملكية المزدوجة: فالملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي هي ملكية مزدوجة، أي يمكن أن تكون ملكية خاصة أو ملكية فردية، حيث يقر الإسلام الملكية الفردية ويعتبرها من طبيعة البشر في حب المال والتملّك، إلا أنه قيّدها ببعض القيود الشرعية (التصرف بها وتملّكها بالطرق الشرعية)، أما الملكية العامة فقد أقرها على أساس المصلحة العامة سواء كان ذلك في شكل ملكية الدولة أو ملكية الجماعات ما دامت تراعي الإطار الشرعي.

- العدالة الاجتماعية: ترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي الإسلامي بالتوزيع العادل للثروة وعوائد الإنتاج على كافة عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية دون إجحاف أو تقصير.
- التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة: فقد أقر الإسلام بمصلحة كل منالفرد والمجتمع، فلا تهدر مصلحة الفرد باسم مصلحة المجتمع، والعكس صحيح أي لا تهدر مصلحة المجتمع باسم مصلحة الفرد، وإذا تعذر التوفيق بينهما فإن الإسلام يقر قاعدة عامة بمبدأ "تحمّل الضرر الخاص لدفع الضرر العام" أي تقديم المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية.

مدخل إلى الاقتصاد د. مشتة المجموعة C